

عنوان البحث

تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية للشركات السعودية

إعداد الطالب/ ساعد أحمد المجنوني

رقم الطالب/ 241000413

إشراف/

د. اسماء ابو عنزه

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
7.....	أهمية الدراسة:
13.....	أهداف الدراسة:
14.....	تساؤلات الدراسة:
15.....	فروض الدراسة:
15.....	الدراسات السابقة:
19.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
21.....	المنهجية وطرق البحث:
24.....	حدود الدراسة:
28.....	المراجع

مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية، تواجه الشركات السعودية تحديات متزايدة تتعلق بالقدرة على التكيف مع بيئة تجارية معقدة تنسم بالتغيرات غير المتوقعة والضغط المستمر. تعتبر البيئة التجارية الدولية مجالاً حيويًا للشركات السعودية، خاصة في ظل الرؤية الطموحة للمملكة 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ومع ذلك، فإن التوسع في الأسواق العالمية والتفاعل مع بيئات اقتصادية وسياسية متنوعة يحمل معه العديد من المخاطر التي قد تؤثر بشكل كبير على الأداء والنجاح التجاري لهذه الشركات (Zain، 2024).

تُعد المخاطر الاقتصادية والسياسية من أبرز العوامل التي يجب على الشركات السعودية أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع الأسواق العالمية. تنبع المخاطر الاقتصادية من التغيرات في أسعار الصرف، تقلبات أسعار النفط، التضخم، وسياسات التجارة العالمية مثل التعريفات الجمركية والعقوبات الاقتصادية. هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة في التكلفة والعوائد، ما قد يؤثر بشكل كبير على استقرار الأعمال السعودية في الخارج. فعلى سبيل المثال، يُعد الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط تحدياً اقتصادياً كبيراً لشركات سعودية تعتمد على هذه السلعة كمصدر رئيسي للدخل. كما أن التغيرات في أسعار العملات تؤثر بشكل مباشر على القدرة التنافسية للشركات السعودية في الأسواق الأجنبية، ما يجعل إدارة هذه المخاطر أمراً بالغ الأهمية لضمان استمرارية الأعمال (Abdou، 2024).

من الجانب السياسي، تشكل التوترات الجيوسياسية، الحروب التجارية، والعلاقات الدبلوماسية المتقلبة عوامل خطر رئيسية يجب على الشركات السعودية مواجهتها بفعالية. إن التغيرات في العلاقات بين الدول، سواء كانت ناتجة عن تغيرات سياسية داخلية أو ضغوط دولية، يمكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات أو قيود على التجارة، مما يضع الشركات السعودية في مواجهة مخاطر لا يمكن التنبؤ بها بسهولة. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي النزاعات الإقليمية إلى تعطيل سلاسل التوريد والتجارة، ما يزيد من تعقيد التنبؤ بالأداء المالي للشركات السعودية العاملة في الخارج. هذه التحديات السياسية تتطلب استراتيجيات إدارة مخاطر فعالة تعزز من مرونة الشركات وقدرتها على التكيف مع التغيرات المفاجئة في البيئة السياسية (Wujie، 2023).

في السياق ذاته، تلعب التشريعات والقوانين الدولية دوراً هاماً في تحديد البيئة التجارية الدولية. قد تواجه الشركات السعودية تحديات في الامتثال للمعايير القانونية والبيئية المفروضة من قبل الدول الأخرى، خاصة تلك المتعلقة

بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. هذه القوانين قد تشكل عوائق أمام التوسع في بعض الأسواق أو تؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية. وبالتالي، فإن فهم البيئة القانونية والتنظيمية في الأسواق المستهدفة يعتبر عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الشركات السعودية على النجاح في الأسواق العالمية.

في هذا الإطار، أصبح تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية أداة لا غنى عنها لتمكين الشركات السعودية من التكيف مع هذه البيئة المتغيرة. تعتمد القدرة على إدارة المخاطر على استراتيجيات دقيقة تستند إلى التوقعات الاقتصادية والسياسية، جنباً إلى جنب مع التخطيط المستقبلي والقدرة على الابتكار. يتطلب الأمر من الشركات تبني نماذج عمل مرنة تعتمد على تنوع الموارد وتعزيز العلاقات مع الشركاء الدوليين، إضافة إلى بناء شبكات توريد قوية تقلل من تأثير المخاطر الخارجية.

إلى جانب ذلك، تشكل التحالفات الاستراتيجية والتعاون الدولي أدوات فعالة لتعزيز قدرات الشركات السعودية في مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية. يمكن لهذه التحالفات أن توفر للشركات السعودية دعماً إضافياً من حيث المعرفة والتكنولوجيا، كما تساهم في فتح أسواق جديدة وتوسيع نطاق النفوذ التجاري. كما أن المشاركة في المعاهدات التجارية والاتفاقيات الثنائية قد تساهم في تقليل تأثير التحديات السياسية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول (Abdalkrim، 2022).

إن تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية يشكلان حجر الزاوية في قدرة الشركات السعودية على النجاح في البيئة التجارية الدولية. إن التكيف مع هذه المخاطر يتطلب فهماً عميقاً للواقع الاقتصادي والسياسي المتغير، بالإضافة إلى القدرة على تطوير استراتيجيات مرنة قادرة على التعامل مع التحديات المستجدة. بذلك، تستطيع الشركات السعودية الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية مع الحد من التأثير السلبي للمخاطر، مما يعزز من استدامة أعمالها ويساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة:

تزايد أهمية التوسع العالمي للشركات السعودية مع التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة في إطار تحقيق رؤية 2030، والتي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ومع هذا التوسع، تبرز مشكلة معقدة تؤثر بشكل مباشر على أداء الشركات السعودية في الأسواق الدولية، وهي المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها نتيجة لانخراطها في البيئة التجارية العالمية. تُعد هذه المخاطر عائقًا رئيسيًا أمام استمرارية ونمو هذه الشركات، خاصة في ظل تزايد التوترات الجيوسياسية، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والتغيرات السريعة في سياسات التجارة الدولية.

تنبع مشكلة الدراسة من الفجوة الكبيرة بين التطلعات الاقتصادية للمملكة، والمخاطر المتزايدة التي تواجهها الشركات السعودية في الأسواق العالمية. فمن جهة، تسعى السعودية إلى دفع شركاتها نحو المنافسة على الساحة العالمية والمساهمة في الاقتصاد الدولي، ومن جهة أخرى، تواجه هذه الشركات العديد من التحديات التي تجعلها عرضة لتقلبات غير متوقعة قد تؤثر سلبًا على استقرارها وربحيته. يعتبر هذا التناقض بين الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة أساس مشكلة هذه الدراسة، حيث يتطلب النجاح في الأسواق الدولية قدرة على التكيف مع مجموعة متنوعة من المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تختلف من سوق إلى آخر.

- أولاً، المخاطر الاقتصادية:

تواجه الشركات السعودية في الأسواق الدولية مخاطر اقتصادية معقدة تشمل تقلبات أسعار الصرف، التضخم، وأسعار السلع الأساسية مثل النفط، إلى جانب تأثير السياسات الاقتصادية للدول المستهدفة. على سبيل المثال، قد تؤدي تقلبات أسعار العملات الأجنبية إلى زيادة تكلفة الاستيراد والتصدير، مما يقلل من ربحية الشركات السعودية التي تعتمد على استيراد المواد الخام أو تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية. كما أن التغيرات في أسعار النفط، الذي يمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد السعودي، قد يؤثر سلبًا على الإيرادات الإجمالية للشركات السعودية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. يضاف إلى ذلك التأثيرات التي تنتج عن السياسات الحمائية المتزايدة في بعض الدول، مثل فرض الرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية، التي تزيد من تكاليف العمليات التجارية الدولية للشركات السعودية.

إلى جانب ذلك، فإن الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء تشهد تقلبات دورية مرتبطة بالركود والازدهار الاقتصادي، مما يؤثر على طلب المنتجات والخدمات. الشركات السعودية التي تسعى إلى التوسع في هذه الأسواق

تواجه تحديات في توقع هذه التقلبات والتكيف معها. في كثير من الأحيان، تؤدي هذه التقلبات إلى تراجع الطلب على المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، ما يعزز من حالة عدم اليقين التي تحيط بعملياتها التجارية. لذا، فإن مشكلة الدراسة تنبع من الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر الاقتصادية التي تمكن الشركات السعودية من التكيف مع هذه التحديات، وضمان استمرارية أعمالها في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة.

- ثانياً، المخاطر السياسية:

تشكل التوترات الجيوسياسية والاضطرابات السياسية الدولية تحديات كبيرة للشركات السعودية. فالشركات التي تتعامل مع أسواق دولية تتعرض لتأثيرات النزاعات السياسية، الحروب التجارية، والتغيرات في السياسات الحكومية التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات أو قيود تجارية. على سبيل المثال، التوترات بين الدول الكبرى قد تؤثر على العلاقات التجارية وتؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد، ما يؤثر بشكل مباشر على عمليات الشركات السعودية. كما أن التقلبات السياسية الداخلية في بعض الدول قد تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق، مما يزيد من صعوبة اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل. في هذا السياق، تتجلى مشكلة الدراسة في كيفية تطوير الشركات السعودية لآليات تتيح لها التكيف مع هذه المخاطر السياسية المعقدة، والتعامل مع التغيرات السريعة في البيئة السياسية الدولية.

علاوة على ذلك، تتطلب التعاملات الدولية الامتثال لمجموعة من القوانين واللوائح التي تختلف من دولة إلى أخرى. الشركات السعودية التي تسعى إلى الدخول في أسواق جديدة قد تواجه تحديات كبيرة في التكيف مع هذه اللوائح، خاصة تلك المتعلقة بحماية البيئة، حقوق العمال، والممارسات التجارية العادلة. عدم الامتثال لهذه القوانين قد يؤدي إلى فرض غرامات كبيرة أو حتى حظر التعامل مع بعض الأسواق. لذا، تمثل مشكلة الامتثال لهذه اللوائح أحد الأبعاد الرئيسية لمشكلة الدراسة، حيث تحتاج الشركات السعودية إلى تطوير فهم عميق للبيئة القانونية والتنظيمية في الأسواق المستهدفة، وتبني استراتيجيات تضمن الامتثال الكامل للمعايير الدولية.

ثالثاً، البيئة التنظيمية الدولية:

إلى جانب المخاطر الاقتصادية والسياسية، تواجه الشركات السعودية تحديات تنظيمية مرتبطة بالتشريعات والقوانين الدولية. تختلف الأنظمة القانونية والتنظيمية من دولة إلى أخرى، وقد تتطلب بعض الأسواق الامتثال لمعايير صارمة تتعلق بالتجارة العادلة، حماية البيئة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. الشركات السعودية التي تتطلع إلى التوسع في هذه الأسواق قد تواجه صعوبة في التكيف مع هذه التشريعات، خاصة في حال كانت غير متوافقة مع

الممارسات المعمول بها في السوق المحلية. على سبيل المثال، قد تتطلب بعض الدول تقارير بيئية دورية أو الالتزام بمعايير صارمة للتصنيع المستدام، وهي تحديات قد تزيد من تكاليف العمليات أو تعيق دخول السوق.

- رابعاً، القدرة على التكيف والاستجابة للمخاطر:

تنبع مشكلة الدراسة أيضاً من الحاجة إلى تطوير قدرة الشركات السعودية على التكيف والاستجابة بفعالية للمخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجهها في البيئة التجارية الدولية. إن نقص المعرفة المتخصصة والخبرة في التعامل مع الأسواق الدولية قد يزيد من تعرض الشركات للمخاطر، مما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر تستند إلى تحليل دقيق للبيانات وتوقعات السوق.

أهمية الدراسة:

✓ الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى فهم أكثر عمقاً وشمولية للعوامل التي تشكل البيئة التجارية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجه الشركات السعودية. في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة والتغيرات الجيوسياسية المعقدة، أصبح من الضروري إجراء دراسات متخصصة تعزز من قدرة الشركات السعودية على التكيف مع هذه البيئة المتغيرة. على المستوى العلمي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة متميزة في الأدبيات المتعلقة بتحليل المخاطر التجارية الدولية، من خلال تقديم نماذج جديدة لفهم المخاطر الاقتصادية والسياسية وتطوير أدوات تقييم دقيقة تستند إلى أسس علمية ومنهجية.

أولاً، تطوير نظريات حديثة في مجال إدارة المخاطر الدولية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة كونها تسعى إلى تطوير نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة في مجال إدارة المخاطر الدولية. في كثير من الأحيان، تركز الدراسات السابقة على تحديد المخاطر فقط دون أن تقدم حلولاً عملية لكيفية مواجهتها. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتقديم إطار نظري شامل يتضمن تحليلاً مفصلاً لأبعاد المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجه الشركات السعودية في الأسواق العالمية، مع التركيز على كيفية بناء استراتيجيات مرنة لإدارة هذه المخاطر. إن تقديم إطار عمل علمي لتحديد وتقييم المخاطر بناءً على البيانات الاقتصادية

والسياسية الحالية سيساهم في تعزيز المعرفة الأكاديمية حول سبل التعامل مع التحديات التي تواجه الشركات في

البيئة الدولية

من الناحية العلمية، ستساهم هذه الدراسة في تحسين الفهم الأكاديمي للعلاقة المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها المتعددة على الشركات. إن دمج التحليل الاقتصادي مع التحليل السياسي في دراسة المخاطر الدولية سيمكن الباحثين من تطوير أدوات تقييم جديدة، تعتمد على تقنيات حديثة مثل تحليل السيناريوهات والتنبؤات الاقتصادية والسياسية المتقدمة. وبالتالي، ستوفر هذه الدراسة أساساً علمياً قوياً للباحثين لفهم العلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والسياسة في البيئة التجارية الدولية، مما يمكنهم من تطوير نماذج أكثر دقة لإدارة المخاطر. ثانياً، تقديم أدوات علمية لتقييم المخاطر:

تسعى الدراسة إلى تطوير أدوات تقييم علمية دقيقة تستند إلى أساليب كمية ونوعية لتحليل المخاطر الاقتصادية والسياسية. غالباً ما تعتمد الشركات السعودية على التحليل التقليدي لتقييم المخاطر، والذي قد لا يكون كافياً للتعامل مع التغيرات السريعة في البيئة الدولية. لذا فإن هذه الدراسة ستمكن الباحثين والمختصين في مجال الأعمال من الوصول إلى أدوات علمية متقدمة تتيح لهم تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة وفعالية. من خلال هذه الأدوات، سيكون بالإمكان قياس تأثير المخاطر على العمليات التجارية وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للحد من هذه التأثيرات.

من الناحية العلمية، تفتح هذه الدراسة المجال لاستخدام أساليب البحث المتقدمة مثل تحليل البيانات الكبيرة (Big Data) والذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية. إن دمج هذه الأدوات الحديثة مع الأساليب التقليدية سيمكن الباحثين من تطوير نماذج تقييم أكثر فعالية تتعامل مع المتغيرات المتعددة والمعقدة في البيئة الدولية. هذا النهج العلمي الجديد يساهم في تعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على معلومات دقيقة ومحدثة.

ثالثاً، تعزيز فهم البيئة التجارية الدولية:

تعد هذه الدراسة أيضاً ذات أهمية علمية لأنها تساهم في تعزيز الفهم الأكاديمي للبيئة التجارية الدولية والتحديات التي تواجه الشركات في هذا السياق. إن تحليل المخاطر الاقتصادية والسياسية من منظور الشركات السعودية يوفر رؤية جديدة حول كيفية تأثير هذه المخاطر على الشركات في دول تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد النفطي، مثل السعودية. يمكن للنتائج التي تخرج بها هذه الدراسة أن تساعد الباحثين في تحديد العوامل الخاصة التي تؤثر على الشركات السعودية بشكل مختلف عن الشركات في الدول الأخرى. هذا النوع من التحليل المقارن بين الشركات السعودية والشركات العالمية سيساهم في تطوير فهم أكثر تعمقاً للبيئة التجارية الدولية وكيفية تفاعل الشركات معها.

علاوة على ذلك، ستساعد هذه الدراسة في تقديم نموذج علمي لفهم كيفية تأثير المخاطر السياسية، مثل التوترات الجيوسياسية والحروب التجارية، على الشركات السعودية بشكل خاص. إن البحث في تأثير هذه المخاطر على أداء الشركات في بيئات اقتصادية وسياسية متنوعة سيوفر معلومات قيمة للأوساط الأكاديمية حول كيفية تفاعل الشركات مع هذه المخاطر وتطوير استراتيجيات مرنة للتكيف معها.

رابعاً، تعزيز المعرفة الأكاديمية في المملكة:

على المستوى الوطني، تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية علمية بالغة بالنسبة للباحثين والأكاديميين في المملكة العربية السعودية. ستساهم هذه الدراسة في تعزيز المعرفة الأكاديمية المتعلقة بإدارة المخاطر التجارية الدولية، خاصة في السياق السعودي. من خلال التركيز على الشركات السعودية، توفر الدراسة تحليلاً مخصصاً ومبنيًا على بيانات محلية، مما يتيح للأكاديميين السعوديين تطوير نظريات وأدوات تقييم تستند إلى واقع الشركات المحلية. هذا يساهم في تعزيز البحث العلمي في المملكة ويقدم إضافة جديدة للأدبيات العلمية المتعلقة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية. تعتبر هذه الدراسة خطوة مهمة نحو تطوير برامج تعليمية وأكاديمية في الجامعات السعودية تهتم بإدارة المخاطر التجارية الدولية. يمكن استخدام نتائج الدراسة لتطوير مناهج دراسية جديدة تهتم بتدريس كيفية تقييم وإدارة المخاطر في البيئة التجارية الدولية. سيساعد ذلك في إعداد جيل جديد من المتخصصين والباحثين السعوديين المجهزين بأدوات علمية متقدمة تساهم في تحسين الأداء التجاري الدولي للشركات السعودية.

خامساً، تعزيز التعاون العلمي الدولي:

من خلال دراسة المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية، تساهم هذه الدراسة في تعزيز التعاون العلمي الدولي. ستمكن النتائج التي يتم التوصل إليها للباحثين من مختلف الدول من تبادل الخبرات والمعرفة حول كيفية إدارة المخاطر في الأسواق العالمية. هذا التعاون العلمي سيساهم في تحسين فهم العوامل التي تؤثر على الشركات في البيئات الدولية المعقدة، ويساعد في تطوير استراتيجيات مشتركة للتعامل مع المخاطر.

✓ الأهمية العملية

تعد هذه الدراسة ذات أهمية عملية بالغة للشركات السعودية التي تسعى إلى التوسع والنمو في الأسواق الدولية، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية. تأتي أهمية الدراسة العملية من قدرتها على تقديم حلول واستراتيجيات قابلة للتطبيق تساعد الشركات على التكيف مع المخاطر المعقدة التي تفرضها هذه البيئة، مع تعزيز قدرتها التنافسية والحفاظ على استدامة أعمالها في الأسواق العالمية. إن تقييم وتحليل المخاطر الاقتصادية

والسياسية يمثل خطوة حيوية لأي شركة ترغب في النجاح على الساحة الدولية، والدراسة تهدف إلى تقديم أدوات عملية تساعد الشركات على التعامل بفعالية مع هذه المخاطر.

أولاً، تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر للشركات السعودية:

أحد أبرز جوانب الأهمية العملية لهذه الدراسة هو تعزيز قدرة الشركات السعودية على تطوير استراتيجيات إدارة مخاطر شاملة وفعالة. الشركات التي تعمل في البيئة الدولية تواجه تحديات اقتصادية وسياسية تختلف عن تلك الموجودة في السوق المحلية. من خلال توفير إطار عمل عملي لتحديد وتقييم المخاطر، تسهم هذه الدراسة في توجيه الشركات السعودية نحو بناء أنظمة إدارة مخاطر متكاملة تعتمد على البيانات والتحليل الدقيق. هذا يتيح للشركات القدرة على الاستجابة للتغيرات السريعة في الأسواق، سواء كانت ناتجة عن تقلبات اقتصادية مثل تغيرات أسعار الصرف أو تحديات سياسية مثل التوترات الجيوسياسية أو التغيرات في السياسات التجارية.

من الناحية العملية، يمكن للشركات السعودية استخدام نتائج هذه الدراسة لتطوير أدوات تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية الملائمة لبيئتها الخاصة. على سبيل المثال، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات تحوط لحماية نفسها من تقلبات أسعار الصرف أو التعامل مع الأسواق التي تشهد عدم استقرار سياسي من خلال بناء شراكات محلية قوية أو تنويع استثماراتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الاستفادة من هذه الدراسة لتعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات استباقية تقلل من تأثير تلك المخاطر على عملياتها.

ثانياً، تعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية في الأسواق العالمية:

تسهم الدراسة في تعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية على الساحة الدولية من خلال تقديم توصيات عملية لكيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية والسياسية. إن معرفة كيفية التعامل مع المخاطر وتمييز الفرص من التهديدات يعد أمراً جوهرياً لنجاح الشركات في الأسواق الدولية. الشركات السعودية التي تسعى إلى التوسع في الأسواق العالمية تواجه منافسة قوية من شركات متعددة الجنسيات تتسم بقدرة كبيرة على إدارة المخاطر. لذلك، تأتي أهمية هذه الدراسة من قدرتها على مساعدة الشركات السعودية في تطوير مهاراتها وقدراتها على إدارة المخاطر بشكل يتناسب مع حجم وتعقيد البيئة الدولية، مما يمكنها من منافسة تلك الشركات بفعالية أكبر.

على سبيل المثال، يمكن للشركات السعودية التي تتطلع إلى التوسع في أسواق جديدة استخدام مخرجات هذه الدراسة لتحديد الأسواق التي تنطوي على مخاطر اقتصادية وسياسية أقل، أو لتطوير استراتيجيات تدخل جديدة تعتمد على تحليل دقيق للمخاطر والفرص. هذا النهج لا يساعد فقط في تجنب الخسائر المحتملة، بل يعزز أيضاً من

القدرة التنافسية للشركات في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة ولكن التي تحمل فرصًا كبيرة للنمو. بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم المخاطر السياسية يمكن الشركات من الدخول في اتفاقيات شراكة مع الدول المضيفة بطرق تسهم في تعزيز استقرار الأعمال وضمان استدامتها على المدى الطويل.

ثالثاً، تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية:

واحدة من الأبعاد العملية الهامة التي تقدمها هذه الدراسة هي تحسين عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركات السعودية. عادة ما تكون المخاطر الاقتصادية والسياسية عاملاً رئيسياً يؤثر على قرارات الاستثمار الدولي، وتجاهل هذه المخاطر قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو حتى فشل المشاريع. توفر هذه الدراسة أدوات عملية تساعد الشركات في تحليل الأسواق المستهدفة بناءً على مؤشرات المخاطر الاقتصادية والسياسية، ما يمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً واستنارة.

على سبيل المثال، يمكن للشركات استخدام هذه الأدوات لتقييم جدوى الاستثمار في بلدان معينة بناءً على استقرارها السياسي والاقتصادي. الشركات السعودية التي تعتمد على بيانات تحليل المخاطر هذه ستكون أكثر قدرة على تحديد الأسواق الأكثر استقراراً وأماناً للاستثمار فيها، ما يعزز من فرص نجاحها ويقلل من احتمال تعرضها للخسائر. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة على تحسين استراتيجيات الشركات في التوسع الدولي، من خلال تحديد عوامل النجاح في الأسواق الجديدة وتوجيه الاستثمارات نحو الفرص التي تحقق عوائد أفضل على المدى الطويل.

رابعاً، تمكين الشركات السعودية من التعامل مع التقلبات السياسية:

تقدم الدراسة حلولاً عملية للشركات السعودية للتعامل مع التقلبات السياسية في الأسواق الدولية، وهو جانب بالغ الأهمية في البيئة التجارية العالمية اليوم. غالباً ما تتعرض الشركات التي تعمل على الصعيد الدولي لتغيرات غير متوقعة في السياسات الحكومية، مثل فرض العقوبات التجارية، الحروب الاقتصادية، أو التغيرات في التشريعات. تركز الدراسة على تقديم استراتيجيات عملية لمساعدة الشركات على التعامل مع هذه التقلبات بطريقة تقلل من تأثيرها السلبي على الأعمال.

على سبيل المثال، يمكن للشركات السعودية التي تستفيد من نتائج هذه الدراسة تطوير خطط طوارئ تتضمن خيارات لتغيير استراتيجيات الدخول إلى الأسواق أو تحويل الأعمال إلى أسواق بديلة في حال نشوب أزمات سياسية. هذا يضمن استمرارية الأعمال ويقلل من التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن الأزمات السياسية أو التوترات

الجيوسياسية. علاوة على ذلك، فإن تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية يمكن الشركات من العمل بثقة أكبر في الأسواق الدولية، مما يعزز من قدرتها على توسيع نطاق أعمالها وتنويع مصادر دخلها.

خامساً، دعم صناع القرار في الحكومة والمؤسسات:

لا تقتصر الأهمية العملية لهذه الدراسة على الشركات فقط، بل تمتد لتشمل الجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. تسهم الدراسة في تقديم توصيات للحكومة حول كيفية دعم الشركات السعودية في بيئتها الدولية من خلال توفير الأدوات والتشريعات التي تسهم في تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية. على سبيل المثال، يمكن للحكومة استخدام نتائج الدراسة لتطوير سياسات تجارية واتفاقيات دولية تسهم في تعزيز استقرار الأسواق المستهدفة للشركات السعودية، أو تقديم دعم مالي واستشاري للشركات التي تواجه تحديات نتيجة للاضطرابات السياسية أو الاقتصادية.

تعد هذه الدراسة أيضاً أداة مفيدة لصناع القرار في المؤسسات المالية والمصرفية، حيث يمكنهم استخدامها لتقييم المخاطر المرتبطة بتمويل الاستثمارات الدولية وتحديد كيفية تقديم الدعم المالي للشركات السعودية التي تواجه مخاطر عالية. وبالتالي، فإن الدراسة تعزز من القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة.

تشكل هذه الدراسة أهمية عملية كبرى للشركات السعودية التي تسعى إلى التوسع في الأسواق العالمية من خلال تقديم أدوات واستراتيجيات تساعد على التعامل مع المخاطر الاقتصادية والسياسية بفعالية. إنها تسهم في تحسين القدرة التنافسية، وتعزيز اتخاذ القرارات الاستثمارية الواعية، ودعم استمرارية الأعمال في ظل التغيرات العالمية المتسارعة. علاوة على ذلك، تفتح هذه الدراسة المجال لتحسين السياسات الحكومية وتطوير بنية تنظيمية واقتصادية تساعد الشركات السعودية على مواجهة التحديات الدولية بمرونة ونجاح.

أهداف الدراسة:

➤ الهدف الرئيسي للدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجه الشركات السعودية في البيئة التجارية الدولية، وتقديم استراتيجيات عملية تمكن هذه الشركات من التعامل مع تلك المخاطر بفعالية لتعزيز استدامتها وتنافسيتها على الصعيد العالمي.

➤ الأهداف الفرعية:

1. تحديد أنواع المخاطر الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الشركات السعودية:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأنواع المختلفة للمخاطر الاقتصادية التي قد تواجه الشركات السعودية في الأسواق العالمية، مثل تقلبات أسعار الصرف، التضخم، الركود الاقتصادي العالمي، والتغيرات في السياسات التجارية الدولية. كما تهدف إلى تقييم كيفية تأثير هذه العوامل على الأداء الاقتصادي للشركات السعودية.

2. تحليل المخاطر السياسية والجيوسياسية وتأثيرها على عمليات الشركات السعودية الدولية:

تسعى الدراسة إلى استكشاف المخاطر السياسية التي تشمل عدم الاستقرار السياسي في الدول المستهدفة، التغيرات في الحكومات، العقوبات الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه المخاطر على عمليات واستثمارات الشركات السعودية في الخارج.

3. تقييم قدرة الشركات السعودية على إدارة المخاطر في البيئة التجارية الدولية:

يهدف هذا الهدف إلى تقييم فعالية الأدوات والاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات السعودية حاليًا لإدارة المخاطر الاقتصادية والسياسية في الأسواق الدولية، وتحليل مدى استعدادها لمواجهة تلك المخاطر في المستقبل.

4. اقتراح استراتيجيات لتحسين إدارة المخاطر للشركات السعودية في الأسواق العالمية:

يهدف هذا الجزء إلى تطوير مجموعة من التوصيات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد الشركات السعودية على تحسين آلياتها في إدارة المخاطر الاقتصادية والسياسية، بما يشمل تعزيز أنظمة التنبؤ بالمخاطر وتطوير استراتيجيات التحوط المالي والسياسي.

5. تحليل دور الحكومة السعودية في دعم الشركات لمواجهة المخاطر الدولية:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الحكومة السعودية في تقديم الدعم للشركات المحلية من خلال السياسات التجارية، الاتفاقيات الدولية، وتقديم الإطار القانوني والمالي الذي يمكن الشركات من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية في الأسواق الخارجية.

6. دراسة تأثير المخاطر الدولية على قرارات الاستثمار والتوسع الدولي للشركات السعودية:

تسعى الدراسة إلى تقييم تأثير المخاطر الاقتصادية والسياسية على قرارات الشركات السعودية بالتوسع في الأسواق الدولية أو التراجع عنها، مع تحليل العوامل التي تؤثر على تلك القرارات.

تساؤلات الدراسة:

➤ السؤال الرئيسي للدراسة:

- كيف تؤثر المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية على الشركات السعودية، وما هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية لإدارة هذه المخاطر؟

➤ الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز أنواع المخاطر الاقتصادية التي تواجه الشركات السعودية في البيئة التجارية الدولية؟
2. ما هي المخاطر السياسية والجيوسياسية التي تؤثر على الشركات السعودية في الأسواق العالمية؟
3. ما مدى فعالية الأدوات الحالية التي تستخدمها الشركات السعودية لإدارة المخاطر الاقتصادية والسياسية؟
4. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات السعودية لتحسين إدارة المخاطر الدولية؟
5. ما هو دور الحكومة السعودية في دعم الشركات المحلية لمواجهة التحديات الدولية؟
6. كيف تؤثر المخاطر الدولية على قرارات الاستثمار والتوسع الدولي للشركات السعودية؟
7. ما هي الآثار طويلة الأمد للمخاطر الاقتصادية والسياسية على استدامة أعمال الشركات السعودية؟

فروض الدراسة:

➤ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية وأداء الشركات السعودية في الأسواق العالمية.

➤ الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي للشركات السعودية في الأسواق الدولية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم العالمية واستقرار الشركات السعودية في البيئة التجارية الدولية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الركود الاقتصادي العالمي وقرارات التوسع أو الانكماش للشركات السعودية في الأسواق الخارجية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات السياسية والجيوسياسية وعدم استقرار عمليات الشركات السعودية في الأسواق المستهدفة.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العقوبات الاقتصادية الدولية وتراجع أداء الشركات السعودية في الدول المستهدفة.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام استراتيجيات إدارة المخاطر الاقتصادية والسياسية ونجاح الشركات السعودية في التكيف مع التحديات في البيئة التجارية الدولية.

الدراسات السابقة:

لقد أثرت التغيرات السياسية والاقتصادية واسعة النطاق على مدى العقود العديدة الماضية على بيئة أعمال شركات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي. تبحث هذه الدراسة في تأثير بيئة الأعمال والمخاطر السياسية والحوكمة والامتثال للشريعة الإسلامية على الكفاءة في سوق التأمين من عام 2007 إلى عام 2017 باستخدام بيانات غير متوازنة من 125 شركة تأمين مدرجة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تؤكد الدراسة على أن بيئة الأعمال الأقل ملاءمة تمارس ضغوطا على شركات التأمين، كما حددت تحسنا في الكفاءة خلال فترة العينة،

وهو ما قد يعزى إلى الدور الذي تلعبه ظروف العمل الصعبة في زيادة الكفاءة. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن التباين في الظروف الاقتصادية العامة وتأثير مؤشرات الحوكمة يفسر الكفاءة، في حين أن الملاءة المالية لها تأثير متعدد الأوجه على الكفاءة. وأخيراً، توصلت الدراسة إلى أن الفشل النسبي للتأمين الإسلامي في تعزيز الكفاءة قد يعزى إلى فشله في إنشاء هوية متميزة أو رسم خط واضح بين طريقة عمله وطريقة عمله في التأمين التقليدي، فضلاً عن مسألة ثقة العملاء. بشكل عام، تؤكد الدراسة على أهمية التحكم في الظروف البيئية للأعمال في دراسات الكفاءة عبر البلاد (Shaddady، 2021).

: تحتل صناديق الثروة السيادية التي أنشأتها دول الشرق الأوسط مكانة هامة في أسواق رأس المال العالمية من حيث الحجم أو النشاط. ومع ذلك، فيما يتعلق بإنشاء الصناديق وتشغيلها، تنتهج المملكة العربية السعودية استراتيجية استثمار متحفظة كقوة إقليمية، وهو ما يختلف تمامًا عن دول الخليج الأخرى. لقد وجد أن الظروف الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مثل المعروض النقدي واحتياطيات النقد الأجنبي والدين الخارجي والتنمية الاقتصادية المحلية، والتي تعتبر بشكل عام العوامل المحددة لإنشاء صناديق الثروة السيادية، لم تكن مواتية مقارنة بتلك الموجودة في المملكة العربية السعودية. دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في العقود الماضية. ومع ذلك، حتى عندما تحسنت هذه الظروف منذ بداية هذا القرن، فإن أداء صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية لا يزال متخلفاً مقارنة بدول الخليج الأخرى. وكما سيتم دراسة المؤشرات الاقتصادية للبلاد، سيتم إجراء تحليل سياسي في ثلاث وجهات نظر محددة: أهمية احتياطي الدولار الأمريكي للعلاقات الدبلوماسية السعودية الأمريكية، وتدهور البيئة السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الغربية بعد 11 سبتمبر. ومزيج من أنظمة الملكية العامة والخاصة التي قدمتها العائلة المالكة. وفي النهاية، يمكن للمرء أن يستنتج أن المملكة العربية السعودية مستثمر محافظ في صناديق الثروة السيادية (YANG، 2022).

لقد تم اكتشاف تأثير العولمة والمخاطر الجيوسياسية الدولية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية عبر قناة ريع النفط السعودي خلال الفترة 1970-2018. بالإضافة إلى ذلك، قمنا باختبار ما إذا كانت العولمة والمخاطر الجيوسياسية الدولية يمكن أن تعزز أو تضعف تأثير ريع النفط على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع للتأخر الزمني مع تأثيرات معتدلة لتحقيق هدف البحث. كشفت نتائجنا أن التأثيرات المباشرة القصيرة والطويلة المدى للريع النفطي والعولمة ذات دلالة إحصائية وإيجابية، في

حين أن تأثير المخاطر الجيوسياسية الدولية غير ذي دلالة إحصائية على المدى القصير والطويل. ومع ذلك، فإن إضافة تأثيرات الاعتدال إلى التحليل أدى إلى عكس النتائج. شروط التفاعل في ورقتنا مهمة وسلبية. إنه يعني ضمناً أن مصطلحات التفاعل تقلل من التأثيرات الإيجابية المباشرة. ولذلك، فإن التأثير النهائي للربع النفطي والعملة يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، في حين أن التأثير النهائي للمخاطر الجيوسياسية الدولية سلبى. تؤكد نتائج البحث الحالي أن تأثير العملة هو المهيمن على التنمية الاقتصادية، مقارنة بالمخاطر الجيوسياسية. تركز الآثار السياسية لبحثنا على تنوع الاقتصاد السعودي وتعزيز الإطار المؤسسي للمملكة العربية السعودية (Sweidan, 2022).

في دراسة (Mohammed, 2021)، يتم إجراء تحليل للتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وخاصة التحول غير النفطي. في البداية، يتم تحديد عوامل النجاح الرئيسية والعوامل الفرعية التي توفر الأساس للتحليل من خلال مسح الأدبيات. تم تحديد ثلاثة عوامل رئيسية (الاقتصادية، والعمل، والسوق)، وواحد وعشرون عاملاً فرعياً (سبعة تحت كل عامل). للحصول على الأهمية النسبية للعوامل والعوامل الفرعية، تم استخدام عملية التسلسل الهرمي التحليلي الغامض (FAHP). وحصل المعيار الاقتصادي على الوزن الأعلى يليه على التوالي المعايير المالية والعمالية. حصل المعيار الفرعي "نسبة السعوديين في القوى العاملة" على الوزن الأعلى تحت معيار العمل، وحصل المعيار الفرعي "نماذج الأعمال كثيفة الاستثمار" على الوزن الأعلى تحت المعيار الاقتصادي، والمعيار الفرعي "زيادة الإيرادات غير النفطية" حصل المعيار على الوزن الأعلى ضمن المعيار المالي. وبشكل عام، حصل المعيار الفرعي لزيادة الإيرادات غير النفطية (ضمن المعيار المالي) على الوزن الأعلى. لاحقاً، تم تحديد الأولوية لثمانية قطاعات رئيسية غير نفطية فيما يتعلق بالمعايير والمعايير الفرعية باستخدام تقنية غامضة لتفضيل الترتيب حسب التشابه مع الحل الأمثل. احتل قطاع البتروكيماويات المرتبة الأولى في المساهمة في تحقيق التحول غير النفطي. ستمكن نتائج الدراسة الحكومة وواضعي السياسات من تصميم سياسات خاصة بالقطاعات المعنية مع العلم بأهميتها في المرحلة الانتقالية ومن ثم تحقيق دورة جديدة من الازدهار في المملكة العربية السعودية.

لقد تزايدت الأبحاث حول العلاقات السياسية بين الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيفة الناشئة. الغرض من هذه الورقة هو دمج نظريات الاعتماد على المؤسسات والموارد للقول بأن الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات من المرجح أن تطور علاقات سياسية رسمية أقل (أي على مستوى مجلس الإدارة) عند العمل في ممالك دولة الرفاهية مقارنة بالبلدان المضيفة ذات الدولة التنموية. الأنظمة الديمقراطية. علاوة على ذلك،

تري هذه الورقة أن الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات تطور علاقات سياسية رسمية إلى حد كبير في الصناعات التي يؤثر فيها الدين على تطوير المنتجات والخدمات بشكل كبير. وأخيراً، فإن مدى تطوير العلاقات السياسية الرسمية يختلف باختلاف حجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات (أو كثافة الشركات التابعة) في السوق المضيفة. وتختبر الدراسة فرضياتها على عينة من الشركات التابعة المملوكة لأجانب والعاملة في المملكة العربية السعودية ومصر. تم جمع البيانات من خلال دمج المعلومات من قاعدة بيانات أوربيس التابعة لمكتب فان ديك مع مواقع الشركة والمصادر الثانوية الأخرى. وتألّفت العينة النهائية من 156 ملاحظة - 70 شركة تابعة للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المملكة العربية السعودية، و86 في مصر. تؤكد النتائج أن الشركات التابعة الأجنبية من المرجح أن تطور علاقات سياسية رسمية أقل في نظام ملكية دولة الرفاهية مقارنة بنظام الدولة التنموية الديمقراطي. علاوة على ذلك، فإن الروابط السياسية الرسمية أكثر أهمية في الصناعات التي تتأثر بتأثير الدين - مثل الصناعة المالية في الدول العربية. وأخيراً، فإن مدى استخدام الروابط السياسية يختلف باختلاف حجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في السوق المضيفة. أي أنه مع اتساع نطاق الاستثمار (أو زيادة كثافة الشركات التابعة)، تصبح الروابط السياسية الرسمية أكبر (Baokbah، 2024).

تبحث دراسة (Sweidan، 2023) وتقارن تأثير أسعار النفط والمخاطر الجيوسياسية الدولية والنفقات الحكومية على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2020. نحن نستخدم منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك لتقدير معلمات نموذج الانحدار الذاتي الموزع لتحقيق هدف البحث. تظهر نتائجنا أن أسعار النفط والمخاطر الجيوسياسية الدولية تضر بعملية التنوع في المملكة العربية السعودية على المدى القصير. ويستمر التأثير المدمر لأسعار النفط على المدى الطويل، في حين لا يستمر تأثير المخاطر الجيوسياسية الدولية. ومن ناحية أخرى، تشجع النفقات الحكومية موقف التنوع على المدى القصير والطويل. وتسلط هذه النتيجة الضوء على قدرة حكومة المملكة العربية السعودية على تحفيز عملية التنوع. إنها علامة إيجابية على تأثير عقيدة رأسمالية الدولة على آلية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ومن منظور الآثار السياسية، تقترح ورقتنا إعطاء الأولوية للتنوع الاقتصادي بشكل واضح على أجندة حكومة المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه، يعد تعزيز الإطار المؤسسي في المملكة العربية السعودية وتطوير أشكال جديدة من العقد الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية لتحفيز عملية التنوع.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تُعدّ المنطلقات النظرية الأساس العلمي الذي يعتمد عليه الباحث لتفسير الظواهر المختلفة وتطوير الفرضيات التي تستند إليها الدراسة. في هذا السياق، تتناول الدراسة تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الشركات السعودية في البيئة التجارية الدولية من خلال مجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية التي تُعنى بدراسة العلاقات الدولية وتفاعل القوى الاقتصادية والسياسية في الأسواق العالمية.

1. النظرية الاقتصادية الدولية:

النظرية الاقتصادية الدولية تُعنى بتحليل تأثير العوامل الاقتصادية العالمية على الأسواق المحلية والدولية. وفقًا لهذه النظرية، تتأثر الشركات الوطنية بعوامل خارجية تتجاوز حدود الدولة مثل تقلبات أسعار الصرف، معدلات التضخم، التغيرات في الطلب العالمي، والتدخلات الحكومية في التجارة الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تأثير كبير على الأرباح والتكاليف التشغيلية للشركات التي تعتمد على الاستيراد والتصدير. كما تشير النظرية إلى أن الشركات تحتاج إلى فهم ديناميات الاقتصاد الدولي لتقليل المخاطر المرتبطة بهذه العوامل. ولتحقيق ذلك، يمكن للشركات استخدام أدوات التحوط المالي مثل العقود الآجلة وخيارات العملات لتقليل تأثير التقلبات. إضافة إلى ذلك، تعزز هذه النظرية الفهم بأن الاقتصاد العالمي ليس ثابتًا، بل يتغير باستمرار بناءً على متغيرات مثل السياسات النقدية والمالية للدول الكبرى (Islam، 2019).

2. نظرية عدم اليقين في الأعمال الدولية:

تُعتبر هذه النظرية إحدى الأسس المحورية لفهم كيفية تفاعل الشركات مع البيئة الدولية المليئة بالمخاطر. وفقًا لهذه النظرية، تواجه الشركات التي تعمل في بيئات دولية مستويات عالية من عدم اليقين بسبب التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في السياسات الاقتصادية والسياسية للدول المضيفة. ويعتمد نجاح الشركات في هذه البيئة على قدرتها على التكيف السريع مع هذه التغيرات والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

تفترض هذه النظرية أن الشركات التي تنشط في بيئات دولية تواجه مخاطر اقتصادية وسياسية أعلى مقارنةً بالشركات المحلية. تشمل هذه المخاطر تدخلات حكومية مفاجئة، تغييرات في التشريعات، تقلبات في السياسات النقدية والتجارية، واندلاع نزاعات سياسية أو اقتصادية بين الدول. وتؤكد النظرية أن الشركات التي تنجح في

التعامل مع هذه المخاطر تكون تلك التي تتبنى استراتيجيات مرنة وتطور أنظمة داخلية للتنبؤ بالمخاطر وإدارتها (Sniazhko، 2024).

3. نظرية التحليل الجيوسياسي:

نظرية التحليل الجيوسياسي تقدم إطاراً لفهم كيفية تأثير التغيرات الجيوسياسية على الشركات الدولية. من منظور هذه النظرية، تُعتبر الشركات عُرضة لتأثيرات الصراعات الدولية، العقوبات الاقتصادية، وتغيرات التحالفات السياسية. بالنسبة للشركات السعودية التي تعمل على نطاق دولي، فإن البيئة الجيوسياسية في مناطق مثل الشرق الأوسط، آسيا، وأوروبا تلعب دوراً محورياً في تحديد المخاطر التي تواجهها.

على سبيل المثال، النزاعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى تأثيرات سلبية على استثمارات الشركات السعودية في الدول المتأثرة، من خلال تقليل الثقة في السوق وزيادة التكاليف التشغيلية نتيجة القيود المفروضة على التنقل أو التجارة. علاوة على ذلك، تؤثر التغيرات في السياسات الخارجية للدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، على القدرة التنافسية للشركات السعودية في تلك الأسواق، خاصة إذا ما فُرضت عقوبات أو قيود على التجارة (Hafner، 2023).

4. نظرية العلاقات الدولية:

تركز نظرية العلاقات الدولية على دراسة التفاعلات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي، مثل الشركات متعددة الجنسيات. تنظر هذه النظرية إلى الشركات كجهات فاعلة في الساحة الدولية تتأثر بقرارات الدول والتحالفات الدولية. بناءً على هذه النظرية، تواجه الشركات مخاطر ناجمة عن السياسات التجارية للدول، مثل الحروب التجارية، فرض الرسوم الجمركية، أو التغيرات في التشريعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي. تفترض هذه النظرية أن العلاقات بين الدول تُعزز أو تُضعف قدرة الشركات على العمل دولياً. على سبيل المثال، الشركات التي تعمل في دول ذات علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية قد تستفيد من تسهيلات تجارية واستثمارية، في حين تواجه الشركات التي تعمل في دول ذات علاقات متوترة مخاطر اقتصادية كبيرة بسبب العقوبات أو القيود التجارية (Buck، 2020).

5. نظرية إدارة المخاطر الدولية:

تُركز نظرية إدارة المخاطر الدولية على كيفية تعامل الشركات مع المخاطر التي تنشأ عن بيئة العمل الدولية. وفقًا لهذه النظرية، يجب على الشركات تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر تشمل تحديد المخاطر المحتملة، تقييم تأثيرها، ووضع خطط للتعامل معها. تُشير النظرية إلى أن المخاطر السياسية والاقتصادية ليست مجرد تهديدات، بل قد تكون فرصًا للشركات التي تتمكن من استغلالها بفعالية.

بالنسبة للشركات السعودية، تشمل استراتيجيات إدارة المخاطر الاقتصادية والسياسية تطوير خطط للطوارئ، استخدام الأدوات المالية للتحوط ضد المخاطر، وتنويع الاستثمارات في عدة دول لتقليل الاعتماد على سوق أو دولة واحدة. كما تؤكد النظرية على أهمية التعاون مع المؤسسات الحكومية والمالية لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة المخاطر الدولية (Nuhić-Mešković، 2023).

6. نظرية الاعتماد المتبادل:

تركز نظرية الاعتماد المتبادل على العلاقة المتبادلة بين الدول والاقتصادات العالمية، وكيف تؤثر هذه العلاقة على الشركات. تفترض النظرية أن الانفتاح الاقتصادي والتجاري بين الدول يؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالنزاعات والتغيرات السياسية، ولكنه يزيد من تعقيد إدارة المخاطر الاقتصادية. بالنسبة للشركات السعودية، يعني هذا أن نجاحها في الأسواق العالمية يعتمد على قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية والاستفادة من الشراكات التجارية الدولية (Ravenhill، 2021).

المنهجية وطرق البحث:

✓ المنهجية الكمية:

تُعتبر المنهجية الكمية من الأساليب الأساسية في البحوث التي تهدف إلى تحقيق نتائج موضوعية وقابلة للتكرار من خلال تحليل البيانات العددية. في إطار الدراسة التي تركز على "تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية للشركات السعودية"، يُعتمد المنهج الكمي لتوفير إطار تحليلي دقيق ومفصل حول كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على أداء الشركات السعودية في الأسواق العالمية.

تبدأ المنهجية الكمية بتحديد الأهداف البحثية بوضوح، ثم تطوير أدوات جمع البيانات التي يمكن من خلالها قياس هذه الأهداف بدقة. في هذه الدراسة، يتم استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث يُصمم الاستبيان ليغطي نطاقاً واسعاً من الموضوعات المتعلقة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الشركات. يُعتمد في تصميم الاستبيان على أسئلة مغلقة تقيم مدى تأثير المتغيرات المختلفة على أداء الشركات، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لتمكين التحليل الإحصائي المتعمق.

المرحلة التالية في المنهجية الكمية هي جمع البيانات، حيث تُستخدم الاستبيانات الإلكترونية لجمع معلومات من عينة تمثل الشركات السعودية العاملة في الأسواق الدولية. يتطلب جمع البيانات بطريقة فعالة الوصول إلى عدد كبير من المشاركين لضمان التمثيل الكامل لجميع الفئات المستهدفة، مما يزيد من دقة النتائج وقابليتها للتعميم. يتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار وتحليل التباين، مما يوفر رؤى حول العلاقة بين المخاطر الاقتصادية والسياسية وأداء الشركات.

التحليل الإحصائي لا يقتصر على تقديم وصف للبيانات، بل يتناول أيضاً اختبار الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة. يتم استخدام أدوات التحليل لتحديد مدى تأثير المخاطر المختلفة على الأداء، مع الأخذ في الاعتبار التباين في البيانات والنتائج المحتملة. أخيراً، يتم تفسير النتائج واستخدامها لتطوير توصيات عملية لمساعدة الشركات على التعامل مع المخاطر بشكل أكثر فعالية.

➤ مصادر جمع البيانات:

1. جمع البيانات الأولية:

تُعتبر البيانات الأولية من المصادر الجوهرية في الدراسات الكمية حيث توفر معلومات مباشرة من الواقع الذي تتم دراسته. في هذه الدراسة، تُجمع البيانات الأولية عبر استبيانات تم تصميمها خصيصاً لجمع معلومات من الشركات السعودية التي تعمل في الأسواق الدولية.

تم تطوير الاستبيان ليشمل مجموعة من الأسئلة التي تركز على تحديد المخاطر الاقتصادية مثل تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم، وكذلك المخاطر السياسية مثل العقوبات الجيوسياسية والحروب التجارية. يتم توزيع

الاستبيانات عبر قنوات إلكترونية مثل البريد الإلكتروني ومنصات الاستطلاع عبر الإنترنت لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشركات.

تشمل الاستبيانات أسئلة ذات مقياس ليكرت لتقييم مدى تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي والتشغيلي للشركات. تهدف الأسئلة إلى جمع معلومات حول كيفية تعامل الشركات مع المخاطر، والتحديات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي تستخدمها للتخفيف من هذه المخاطر.

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية لتحديد الاتجاهات والأنماط التي تساعد في فهم كيفية تأثير المخاطر على الشركات. توفر هذه البيانات رؤى قيمة حول التحديات التي تواجهها الشركات، مما يساعد في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر الأكثر فعالية.

2. جمع البيانات الثانوية:

بالإضافة إلى البيانات الأولية، تُستخدم البيانات الثانوية لدعم التحليل وإثراء الفهم العام للموضوع. البيانات الثانوية تشمل المعلومات التي تم جمعها مسبقًا من مصادر أخرى، مثل التقارير الاقتصادية، الدراسات السابقة، وقواعد البيانات الإحصائية العالمية.

تُعتبر التقارير الاقتصادية الدولية من المصادر الهامة للبيانات الثانوية، حيث توفر معلومات حول التغيرات الاقتصادية العالمية مثل تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم. تشمل هذه التقارير أيضًا تحليلات حول السياسات الاقتصادية والتجارية التي قد تؤثر على الشركات السعودية. تُستخدم هذه المعلومات لتوفير سياق شامل لفهم كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية العالمية على الشركات.

بالإضافة إلى التقارير الاقتصادية، تشمل البيانات الثانوية المقالات الأكاديمية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع المخاطر الاقتصادية والسياسية في بيئات تجارية دولية مشابهة. توفر هذه الدراسات نظريات ونماذج تحليلية يمكن استخدامها لمقارنة وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من الاستبيانات.

تشمل البيانات الثانوية أيضًا قواعد البيانات الإحصائية العالمية مثل بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي توفر معلومات حول مؤشرات اقتصادية رئيسية مثل معدلات النمو والتضخم والبطالة. تُستخدم هذه البيانات لدعم التحليل الكمي وتقديم رؤى حول التوجهات الاقتصادية العالمية التي قد تؤثر على الشركات السعودية.

باستخدام كل من البيانات الأولية والثانوية، يمكن للدراسة تقديم تحليل شامل ودقيق حول المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الشركات السعودية في الأسواق الدولية. يوفر الجمع بين هذين المصدرين من البيانات قاعدة قوية للتحليل الكمي، مما يسمح بإدراك أعمق للتحديات التي تواجه الشركات وتقديم توصيات عملية للتعامل مع هذه التحديات بشكل أكثر فعالية.

حدود الدراسة:

تُعد حدود الدراسة جزءًا أساسيًا من تصميم البحث، حيث توضح نطاق الدراسة من حيث الأشخاص المستهدفين، الزمن الذي يتم فيه جمع البيانات وتحليلها، والمكان الذي تركز عليه الدراسة. في إطار دراسة تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية في البيئة التجارية الدولية للشركات السعودية، سنقدم شرحًا مفصلاً حول الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية لهذه الدراسة، مع إيضاح تفاصيل المجتمع والعينة المستهدفة.

1. الحدود البشرية:

تُحدد الحدود البشرية للدراسة فئة الأفراد أو المجموعات التي تتناولها الدراسة، والتي تشمل الأشخاص المعنيين بمشكلة البحث بشكل مباشر أو غير مباشر. في هذه الدراسة، يركز الجانب البشري على الشركات السعودية التي تعمل في الأسواق الدولية، مع التركيز على القادة التنفيذيين، مديري المخاطر، ومديري الاستراتيجيات في هذه الشركات.

تستهدف الدراسة بشكل رئيسي الأفراد الذين يشغلون مواقع قيادية في الشركات الكبرى والمتوسطة العاملة في البيئات التجارية الدولية. هؤلاء الأفراد هم الأكثر اطلاعًا على التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه شركاتهم، كما أنهم المسؤولون عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتعامل مع المخاطر. يتم اختيار هؤلاء المشاركين بناءً على خلفيتهم المهنية وتجربتهم في التعامل مع المخاطر الدولية، مما يجعلهم مصدرًا موثوقًا للمعلومات.

علاوة على ذلك، يتضمن المجتمع البشري للدراسة خبراء ومستشارين في مجال إدارة المخاطر والاستراتيجيات الدولية، الذين قد يقدمون رؤى إضافية حول كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية والسياسية على الشركات وكيفية إدارتها.

بفعالية. يشمل ذلك أيضًا الأكاديميين والباحثين في مجال الاقتصاد الدولي والسياسات التجارية الذين يمكن أن يساهموا في تقديم إطار نظري وعملي لتحليل البيانات.

2. الحدود الزمانية:

تُحدد الحدود الزمانية فترة الزمن التي يتم خلالها جمع البيانات وتحليلها. في دراسة تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية، يتطلب الأمر تحليل الوضع الراهن للمخاطر وتأثيرها على الشركات، مما يعني أن الدراسة يجب أن تركز على فترة زمنية محددة للحصول على بيانات دقيقة وموثوقة. بالنسبة لهذه الدراسة، فإن الفترة الزمنية تشمل عامين قبل فترة جمع البيانات لضمان شمولية التحليل وتغطية التغيرات الكبيرة في البيئة الاقتصادية والسياسية. يُعتبر جمع البيانات الحالي ضروريًا لتوفير رؤى حول التأثيرات الراهنة للمخاطر، بينما يُنظر إلى الفترة السابقة كمؤشر لتقييم الاتجاهات والتغيرات المحتملة. يتضمن التحليل أيضًا النظر في التغيرات الموسمية أو الأحداث العالمية الكبرى التي قد تؤثر على المخاطر الاقتصادية والسياسية، مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو التوترات الجيوسياسية. لذلك، تُحدد الدراسة إطارًا زمنيًا يبدأ من العام الحالي ويستمر حتى عامين قبل ذلك لضمان تغطية كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر.

3. الحدود المكانية:

تشير الحدود المكانية إلى الأماكن الجغرافية التي تركز عليها الدراسة. في دراسة تحليل وتقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية، تركز الدراسة على الشركات السعودية التي تعمل في الأسواق الدولية. وهذا يعني أن التركيز الجغرافي يتضمن الشركات التي تتعامل مع أسواق مختلفة حول العالم، وليس فقط السوق المحلي في السعودية. تتمثل الحدود المكانية في تحليل الأسواق الدولية التي تعمل فيها الشركات السعودية، بما في ذلك الأسواق الأوروبية، الأمريكية، الآسيوية، وأفريقية. يتطلب ذلك دراسة المخاطر المرتبطة بكل منطقة جغرافية على حدة، وتقدير كيفية تأثير البيئة الاقتصادية والسياسية في هذه الأسواق على أداء الشركات السعودية.

قد يتضمن التحليل أيضًا مراجعة التأثيرات الإقليمية والدولية على المخاطر، مثل تأثير السياسة التجارية الدولية، اتفاقيات التجارة الحرة، والحروب التجارية. هذه الحدود المكانية ضرورية لفهم كيفية تأثير الظروف المحلية والعالمية على المخاطر التي تواجهها الشركات.

➤ مجتمع الدراسة وعينته:

- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات السعودية التي تعمل في الأسواق الدولية. يتضمن هذا المجتمع الشركات الكبرى والمتوسطة التي تنخرط في النشاط التجاري عبر الحدود الوطنية، وتشمل مجموعة متنوعة من الصناعات مثل الطاقة، البتروكيماويات، التكنولوجيا، والخدمات المالية. إن التركيز على هذه الفئة من الشركات ضروري لفهم كيفية تأثير المخاطر الاقتصادية والسياسية على الشركات التي تسعى للتوسع والنمو في بيئات متعددة. تعتبر الشركات التي تعمل في الأسواق الدولية أكثر عرضة للتحديات والمخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية والسياسات الدولية، مما يجعلها موضوعًا مثيرًا للدراسة. يشمل المجتمع أيضًا الشركات التي تتعامل مع مجموعة متنوعة من البلدان ذات السياسات الاقتصادية والسياسية المتباينة، مما يضيف عمقًا إضافيًا لتحليل تأثير المخاطر.

- العينة:

تتضمن العينة المستهدفة في هذه الدراسة الشركات السعودية التي تمتلك عمليات تجارية دولية، حيث يتم اختيارها بناءً على عدة معايير. تشمل العينة الشركات التي تلتزم بنشاطها في أكثر من سوق دولي واحد، بحيث توفر تنوعًا في البيانات وتحليلًا شاملاً للمخاطر التي تواجهها في بيئات مختلفة.

تُختار العينة باستخدام **الطريقة العشوائية الطبقية** لضمان التمثيل الكافي لجميع القطاعات والأنشطة التجارية. هذا يعني أنه يتم تقسيم الشركات إلى فئات أو طبقات بناءً على حجمها، نوع الصناعة، والأسواق التي تعمل فيها، ثم يتم اختيار عينة من كل طبقة لضمان التوازن والشمولية.

يتم توزيع الاستبيانات على العينة الممثلة للشركات عبر قنوات إلكترونية مختلفة، مثل البريد الإلكتروني ومنصات الاستطلاع عبر الإنترنت، لضمان وصولها إلى الأفراد المعنيين في الشركات. تشمل العينة قادة الفرق التنفيذية، مديري المخاطر، ومديري الاستراتيجيات، الذين يمتلكون المعرفة الكافية حول كيفية التعامل مع المخاطر الدولية. توفر العينة المختارة في هذه الدراسة قاعدة قوية لجمع البيانات وتحليلها، مما يساهم في تحقيق فهم شامل للمخاطر الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على الشركات السعودية في الأسواق الدولية. يهدف اختيار العينة إلى ضمان تقديم نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق على نطاق واسع، مما يدعم تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر في البيئات التجارية العالمية.

- Abdalkrim, G. (2022). Analyzing external environmental, strategic alliance, and strategic alliance of Kingdom of Saudi Arabia firms – an empirical research. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/363518363_Analyzing_external_environmental_strategic_alliance_and_strategic_alliance_of_Kingdom_of_Saudi_Arabia_firms_-_an_empirical_research
- Abdou, H. A. (2024). The impact of oil and global markets on Saudi stock market predictability: A machine learning approach. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0140988324001245>
- Baokbah, A. (2024). The impact of institutions, industry, and scale of operations on foreign subsidiaries' political connections: evidence from Saudi Arabia and Egypt. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/cpoib-06-2023-0055/full/html>
- Buck, D. d. (2020). Traditional Theories of International Relations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/337470786_Traditional_Theories_of_International_Relations
- Hafner, M. (2023). Geopolitics of Oil and Gas in the MENA Region. Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-30705-8_5
- Islam, R. (2019). GLOBALIZATION AND ITS IMPACT ON INTERNATIONAL BUSINESS. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333801541_GLOBALIZATION_AND_ITS_IMPACT_ON_INTERNATIONAL_BUSINESS
- Mohammed, A. A. (2021). Non-oil economic transition for economic and environmental sustainability in Saudi Arabia: a multi-factor analysis under fuzzy environment. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s11356-021-14304-8>
- Nuhić-Mešković, M. (2023). Risk Management Culture, Structure, and Process – Theoretical Insights and Empirical Evidence. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374271888_Risk_Management_Culture_Structure_and_Process_-_Theoretical_Insights_and_Empirical_Evidence
- Ravenhill, J. (2021). Economic Interdependence, Globalization and Peaceful Change. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357871247_Economic_Interdependence_Globalization_and_Peaceful_Change
- Shaddady, A. (2021). Business environment, political risk, governance, Shariah compliance and efficiency in insurance companies in the MENA region. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41288-021-00232-8>
- Sniazhko, S. (. (2024). Uncertainty in decision-making: A review of the international business literature. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335012180_Uncertainty_in_decision-making_A_review_of_the_international_business_literature
- Sweidan. (2023). Economic diversification in Saudi Arabia: Comparing the impact of oil prices, geopolitical risk, and government expenditures. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2110701723000458>

- Sweidan, O. D. (2022). The effect of oil rent on economic development in Saudi Arabia: Comparing the role of globalization and the international geopolitical risk. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420721004773>
- Wujie, X. (2023). The impact of geopolitical risks and international relations on inbound tourism—evidence from China and key source countries. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2023.2285244>
- YANG, L. (2022). Political and Economic Analysis on SWFs of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19370679.2012.12023207>
- Zain, M. (2024). ISN'T IT NOW A CRUCIAL TIME FOR SAUDI ARABIAN FIRMS TO BE MORE INNOVATIVE AND COMPETITIVE? Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/309469320_ISN'T_IT_NOW_A_CRUCIAL_TIME_FOR_SAUDI_ARABIAN_FIRMS_TO_BE_MORE_INNOVATIVE_AND_COMPETITIVE

Midocean University

Management College

Specialization in Risk management



Research Title

Analyzing and evaluating economic and political risks in the international business environment for
Saudi companies

Student preparation/ Saed Ahmed Almajnoni

Student number/ 241000413

Supervisor/

Dr. Asmaa Abu Anza

Year:

2024